

"السكنية" ورشة عمل اتحاد الملاك لدول مجلس التعاون

عقدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورشة عمل لمناقشة دليل اتحاد الملاك وقانون الدليل العقاري مع الخبراء والمختصين والقانونيين من الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في فندق راديسون بلو خلال الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر الجاري.

ويناقش المشاركون الحاضرين من دول مجلس التعاون كافة الصياغة القانونية للدليل الموحد لاتحاد الملاك في دول مجلس التعاون ودليل أفضل التجارب في مجال التمويل الإسكاني تمهيدا لإقرارها من قبل الوزراء المعنيين بشؤون الإسكان في اجتماعهم السادس عشر المزمع عقده بداية أكتوبر 2018 في دولة الكويت. وأكد الحضور أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشهد تطوراً حضارياً واسعاً لم تشهده العديد من دول المنطقة، حيث يكتسب العمل الإسكاني أهمية كبيرة من خلال ارتباطه باحتياجات مواطني دول المجلس، وبتحقيق الرفاهية للأسرة الخليجية، والحرص على تحقيق التنمية على مستوى الدولة من خلال توفير احتياجات الأسرة الخليجية من السكن الملائم الذي يحقق الاستقرار ويزيد من عمل وإنتاج المواطن.

وأضافوا أن هناك تحديات تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة الزيادة في عدد السكان وارتفاع الطلب على توفير المسكن المناسب للمواطن في دول المجلس، مما يتطلب من الجهات المعنية بشؤون الإسكان في دول المجلس إصدار دليل موحد للاتحاد الملاك.

وفيما يتعلق بدليل التمويل الإسكاني قال المشاركون إنه يهدف لتسهيل وإيضاح طرق تأمين المسكن لكل مواطن حيث تركز معظم المنظمات الدولية والمحلية على الاهتمام بنوعية الحياة للمواطن، ولا بد من التكامل في سياسات الدول لتحقيق هذا الهدف وعليه فإن السياسات الإسكانية عامة وسياسات التمويل الإسكاني بشكل خاص تؤسس لتحقيق هذا الهدف.

وأشاروا إلى أن التمويل السكني يعد أهم عناصر الإسكان الأساسية حيث تعد

الموارد المالية من عوامل الإنتاج الهامة، ومن البديهي أن يحتاج قطاع الإسكان إلى المبالغ المالية التي يمكن أن تستخدم في تمويل عمليات بناء الوحدات السكنية كافة، ويعتبر التمويل حجر الزاوية في أي استراتيجية إسكانية، حيث ترتبط درجة نجاحها بنجاح وسائل التمويل في خلق قنوات ووسائل فعالة لتوفير الأموال للأفراد والمؤسسات المعنية ببناء الوحدات السكنية



